THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

السفير د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /108/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2016/10/04

السادة ممثلو الدول الأعضاء،

بدايةً، أتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب وأتمنى لهم النجاح في مهامهم. مشدداً في الوقت ذاته، على الموقف المتعلق بعدم وجود توافقٍ في الآراء حول أهلية الرئيس الحالي للجنة القانونية، والتي تتعلق ولايتها أساساً باحترام القانون الدولي وتعزيز سيادته ومنع خرقه في مختلف المجالات، ولا سيما حينما يكون الأمر متعلقاً باحتلال أراضي الغير بالقوة ورفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إنهاء هذا الاحتلال ولا تعترف بأي من إجراءاته في مختلف المجالات، وخاصة الاستيطان وفرض الهوية الإسرائيلية على المواطنين العرب في فلسطين والجولان السوري المحتل وتشريدهم وتدمير منازلهم وممارسة العقوبات الجماعية والحصار والتمييز العنصري بحقهم ودفعهم دفعا إلى الهجرة إلى الخارج، ورعاية ارهابيي جبهة النصرة في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل.

وينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه السيد مندوب جمهورية إيران الإسلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلادي الإدلاء بالملاحظات التالية بصفته الوطنية:

نجتمع مجدداً لمناقشة هذا البند المدرج على أعمال الجمعية العامة منذ العام 1972، والذي أدلينا خلال المناقشات المتعلقة به بآلاف البيانات، واعتمدنا في إطاره أكثر من ثلاثين قراراً حتى الآن. ومع ذلك ما زال خطر الإرهاب يزداد يوماً بعد يوم، حتى أصبح الهاجس العالمي الرئيسي، باعتباره التهديد الأول للأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي يعكس حقيقة تسييس هذا الملف الخطير من قبل بعض الدول الاعضاء، من أجل استخدام الإرهاب إما كوسيلة لاستهداف استقرار الدول وأمنها وسيادتها الوطنية، أو كذريعة للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. وبالنتيجة، فإن إلقاء بعض الدول بياناتٍ عن اعتماد استراتيجيات واتفاقيات عالمية أو وطنية لمكافحة الإرهاب هو شيء، والواقع الذي نراه في سياسات نفس الدول على الأرض هو شيء مخالفٌ لذلك تماماً.

لقد أثبتت الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها دولنا الأعضاء، أن الصكوك والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بما فيها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبالرغم من أهميتها البالغة، لم يتم الالتزام بها في كثير من الأحوال بزرائع مختلفة، يأتي في مقدمتها غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول، والانخراط المباشر أو غير المباشر لحكومات دول أعضاء بدعم الإرهاب وتمجيده والتحريض على العنف والأعمال الإرهابية الإجرامية.

إن الحرب الإرهابية القذرة التي تتعرض لها بلادي منذ ما يقارب الست سنوات، باتت المثال الأعنف والأشد مأساوية على المعايير المزدوجة والممارسات السياسية الخطيرة التي تنتهجها دولٌ بعضها للأسف أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي. وإلا كيف يمكن تفسير أن قراراً هاماً اعتمده مجلس الأمن الدولي نهاية العام الماضي في سبيل مكافحة الإرهاب، وأقصد هنا القرار 2253، ما زال حبراً على ورق حتى هذه اللحظة؟؟ فما زالت ذات الحكومات التي بتم جميعاً تعرفونها، مستمرةً في تقديم جميع أشكال الدعم للإرهاب والإرهابيين، من مال وسلاح وفكر تكفيري متطرف ومجندين ومرتزقة أجانب ومنابر سياسية وإعلامية ودينية. وما زالت حكومات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، مستمرةً في تسييس قضايا مكافحة الإرهاب وتطبيق المعايير المزدوجة الفاضحة، من خلال غض الطرف عمّا تقوم به حكومات الدول الداعمة للإرهاب من انتهاكات صارخة تستوجب المساءلة الصارمة.

إزاء كل ذلك، فإننا نطالب مجدداً بما يلي:

1) العمل الجاد والسريع على إنجاز الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وبما يشمل وضع تعريفٍ قانوني واضحٍ وغير مسيس للإرهاب وتمييزه عن حق الشعوب في السعي إلى إنهاء احتلال أراضيها من الغير بالقوة وتقرير مصيرها. وإننا نشكر في هذا الصدد الجهود التي قامت بها اللجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 1996/12/17.

2) ضمان تنفيذ النصوص الخاصة بمكافحة الإرهاب التي اعتمدناها على مر السنين، بما فيها مختلف قرارات مجلس الأمن ولا سيما 2170 و2178 و2199 و2253، ووضعها موضع التطبيق الكامل والصارم بعيداً عن التسييس والتلاعب وازدواجية المعايير، بما يكفل مساءلة حكومات الدول الداعمة للإرهاب وإلزامها بالكف عن انتهاكاتها للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

3) أن تكون الحرب على الإرهاب عملاً دولياً جماعياً وعلى نحوٍ لا يتعارض وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، وبالتنسيق والتعاون الكاملين مع حكومات الدول المعنية، مع التشديد على أن هذا الجهد الدولي لن يؤتي ثماره طالما استمر استخدام بعض الدول للإرهاب كأداة لممارسة سياسات خارجية تهدد السلم والأمن الدوليين، أو استمر تغاضي البعض في المجتمع الدولي عن ممارسات الدول الداعمة للإرهاب.

4) رفض محاولة بعض الدول الأعضاء تبرير أي تدخل أو عمل عسكري في سوريا بذريعة "مكافحة داعش" استناداً للمادة /51/ من الميثاق. باعتبار أن هدا التدخل يتم دون تنسيق مع الحكومة السورية، مما يمثل عملا عدوانيا تشويهاً لأحكام الميثاق

وتلاعباً بالقانون الدولي سعياً لاستهداف السيادة السورية وإطالة أمد الإرهاب وتبرير استمراره.

5) التصـــدي لخطاب التحريض على العنف والإرهاب والكراهية والأفكار المتطرفة الهدامة والتعاليم المغلوطة التي لا تمت للأديان ولا للحضارة الإنسانية بصلة.

6) تفعيل الجهود الرامية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع اســتخدام الإرهابيين لتقنيات الاتصـــال والانترنت ومواقع التواصـــل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية والاذاعية للتحريض والدعاية والتغرير بالشـــباب وتجنيدهم لصـــالح الجماعات الإرهابية وضـــبط الحدود وتفكيك شـــبكات اســـتجلاب المقاتلين الأجانب وتبادل المعلومات وتجفيف منابع تمويل الإرهاب فعلاً لا قولاً...

أشـير في هذا السـياق، إلى خبرٍ قرأته منذ أيام والذي قد يمثل قمة التناقض المضـحك المبكي في هذا المجال، ومفاد الخبر أن أحد أهم مواقع التواصـــل الاجتماعي، قد توصـــل مؤخراً إلى اتفاقٍ مع دولة تحتل أراضي الغير بالقوة من أجل منع ما أسماه الاتفاق بـ"رسائل الكراهية والتحريض" ضـــدها. وفي ذات الوقت، يعتبر هذا الموقع الوســـيلة الدعائية الأولى لمختلف الجماعات الإرهابية الناشـــطة في أنحاء العالم، وعلى رأســـها داعش" و "جبهة النصـــرة" و "جيش الفتح" و "جيش الإســـلام" و "أحرار الشـــام" وكل الجماعات الإرهابية الناشـــطة على الأرض الســـورية، بل ويضـــم هذا الموقع أخبار هذه الجماعات ودليل عملٍ للالتحاق بها والتواصـل معها والتبرع لها. ويكفي أي واحدٍ منكم اليوم أن يتصـفح هذا الموقع وغيره من مواقع التواصـــل الاجتماعي، ليتابع أخبار "أبو مصـــعب التونســـي" و"أبو بكر البلجيكي" و"أبو قتادة المصـــري" و "أبو طالب الفرنســـي" و"أبو محمد الكندي" وغيرهم كثيرون ممن استجلبتهم إلى سورية والعراق حكومات دولٍ أعضـاء في هذه المنظمة تتشـدق اليوم في الحديث عن إجراءاتها وقوانينها وتشـــريعاتها الوطنية في مجالات مكافحة الإرهاب ومنع غســـيل الأموال ووقف تمويل الجماعات الإرهابية، وممن قررت دول أخرى دائمة العضـوية في مجلس الأمن أن تعدِّلهم وراثياً وتمنحهم زيفاً وتزويراً صـفة "معارضـة سـورية معتدلة"، إلى جانب ذلك المصـــطلح الهجين الغريب عن ميثاق منظمتنا ومبادئها وأهدافها والمتمثل بـ "جماعات مسلحة من غير الدول"!!!

لقد أثبتت ممارسات ما يسمى بـــ "التحالف الدولي" بقيادة الولايات المتحدة عدم جديته وعدم كفاءته، في محاربة الإرهاب في سوريا والعراق. وقد كان ذلك واضحاً للعيان منذ أيام قليلة فقط، حين استهدف طيران هذا التحالف مواقع الجيش السوري في جبل الثردة في مدينة دير الزور، وقتل وأصـاب العشـرات من ضـباطنا وجنودنا الذين يحاربون "داعش" في تلك المنطقة، كما سـهَّل لعناصـر "داعش" احتلال تلك المواقع مؤقتاً. ومازال طيران هذا التحالف يقوم بشن غارات في تلك المنطقة لا تستهدف "داعش" والإرهاب، بل تستهدف البنى التحتية

والجسور التي يستخدمها المدنيون للتنقل بين ضفتي نهر الفرات في مدينة دير الزور التي يحاصرها ارهابيو داعش .....

تعبر بلادي أيضاً عن قلقها الشديد من تملّص الولايات المتحدة من الاتفاق الذي توصلت إليه مع روسيا الاتحادية في التاسع من أيلول المنصرم، والذي نص صراحةً على التزامٍ أمريكي بفصل من تصرُّ واشنطن على تسميتهم "جماعات مسلحة معتدلة" معدَّلة وراثياً عن تنظيم "جبهة النصرة" الإرهابي. إن عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق، يعكس ما أثرناه مراراً وتكراراً عن حقيقة غياب الإرادة السياسية لدى البعض في مجال محاربة الإرهاب، والامتناع عن استخدامه أو إدارته كأداةٍ لتغيير أنظمة الحكم وفرض الفوضى التي لم ولن تكون خلاقةً في أي زمانٍ أو مكان. ويبدو اليوم أن تردد الإدارة الامريكية في فصل ارهابيي " جبهة النصرة" عن ارهابيي الفصائل الإرهابية الأخرى يؤكد أن الولايات المتحدة الامريكية بسلوكها هدا انما تحمي كل هؤلاء الإرهابيين من جبهة النصرة وغيرها ....

وفي هذا المجال، نؤكد مجدداً على أن السبيل الوحيد الكفيل بمكافحة الإرهاب هو إقامة تحالف دولي فاعل ضمن إطار الشرعية الدولية وبمشاركة الدول المعنية وفي مقدمتها الدولة السورية. في هذا السياق يرحب وفد بلادي بالدور الروسي الأساسي في مكافحة الإرهاب، والذي جاء بناءً على طلب من الحكومة السورية بما ينسجم تماماً مع القانون الدولي والميثاق.

إن المطلوب أيها السادة، ليس مجرد بيانات أو تقارير، فلدينا في الأمم المتحدة وعلى الأصعدة الوطنية رصيد كاف منها في مجالات ثقافة السلام ومكافحة التعصب والتمييز ومنع وتجريم العنف والإرهاب أو التحريض عليهما أو تمويلهما. إن المطلوب هو إرادة سياسية صادقة لمكافحة الإرهاب ومساءلة مشغليه وداعميه وممولية، بما يجنب البشرية هذه الآفة ويساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وشكراً،